



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



المعايير الرقابية الإسلامية كأداة لتعزيز الرقابة على البنوك الإسلامية – معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية نموذجا

ISLAMIC SUPERVISORY STANDARDS AS A TOOL TO ENHANCE ISLAMIC BANKING SUPERVISION -THE ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD STANDARDS AS A MODEL

سارة إشعلال¹، وهيب خالفي²

¹جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر.

²جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر.

Key words:

Islamic banks

Banking supervisory
standards

Islamic financial services
board

Basel committee.

Abstract

Basel committee is working through it decisions aimed at reaching the best supervisory practices and achieving harmony between local regulatory systems but neglect the aspect of supervision at the level of Islamic banks, face to this compatibility gap the standards of the Islamic financial services board formed an islamic alternative to basel decisions, through this study we initially sought to clarify the added value in the regulatory standards of the board on the standards of basel and then the impact of application these standards in strengthening supervision on these banks using the descriptive analytical approach and standard models by projecting on AL-BARAKA islamic banking group, among the most important results reached is: that the standards issued by the board were based on the decisions of the basel committee to make changes on and complete it, that the standard of capital adequacy shows the true efficiency of the islamic banks capital which shows an exceed in adequacy ratio according to the basel3 standard, also it reflects better performance of these banks and that the regulatory systems and raising them to the level of international supervision practices, which facilitates of the merger of the islamic financial services sector within the global finance.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2020-07-05

القبول: 2020-12-13

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية

المعايير الرقابية

البنكية

مجلس الخدمات

المالية الإسلامية

لجنة بازل.

عمل لجنة بازل من خلال مقرراتها للوصول إلى أفضل الممارسات الرقابية وتحقيق الانسجام بين الأنظمة الرقابية المحلية ولكنها تهمل جانب الرقابة على صعيد البنوك الإسلامية، وأمام فجوة التوافق مع خصوصية هذه الأخيرة شكلت معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية بديلا إسلاميا لمقررات بازل، ومن خلال هذه الدراسة سعينا بداية إلى توضيح القيمة المضافة في المعايير الرقابية للمجلس عن معايير بازل ومن ثم أثر تطبيق هذه المعايير للوقوف على دورها في تعزيز الرقابة على هذه البنوك مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي ونماذج قياسية بالإسقاط على مجموعة البركة البنكية الإسلامية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها: أن المعايير الصادرة عن المجلس استندت على مقررات لجنة بازل بإدخال التغييرات عليها واستكمالها، أن معيار كفاية رأس المال يظهر الكفاءة الحقيقية لرأس مال البنوك الإسلامية والتي تبين أنها تتعدى نسبة الكفاية وفق معيار بازل 3، كما أنه يعكس بشكل أفضل أداء هذه البنوك، وأن تطبيق معايير المجلس يساهم في توحيد الأنظمة الرقابية و الارتقاء بها لمستوى الممارسات الرقابية الدولية وهو ما يسهل من اندماج قطاع الخدمات المالية الإسلامية ضمن المالية الدولية.

1. مقدمة

والبنوك الإسلامية بشكل خاص والتي تبرز من خلال الحاجة إلى تعزيز الرقابة على هذه الأخيرة في ظل الضجوة التي خلقتها المعايير التقليدية الدولية (مقررات بازل) ومعرفة دور المعايير الإسلامية ممثلة في معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية. منهج وأدوات الدراسة: سنعمد في الإجابة على الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل معطيات الدراسة، والنماذج القياسية ضمن عناصر الدراسة التطبيقية.

الدراسات السابقة: تطرقت العديد من الدراسات السابقة لموضوع دراستنا هذه من مختلف النواحي، لكن في حدود ما اطلعنا عليه من دراسات لم نجد تلك التي تطرقت إلى هذا الموضوع وفقاً هيكل ومتغيرات دراستنا، وعليه صنفنا هذه الدراسات حسب المتغيرات الأساسية التي انطوت عليها إلى دراسات اهتمت بمتغير الرقابة على البنوك الإسلامية وكيفية ملائمتها لخصوصية هذه الأخيرة دون الخوض في معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ودراسات أخرى تطرقت إلى معايير هذا المجلس لكنها اقتصر على معيار كفاية رأس المال، وسوغ ف نستعرض أمثلة فيما يلي:

- محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، 2013، تكيف الدور الرقابي للبنوك الإسلامية للتعامل مع البنوك الإسلامية: اختصت هذه الدراسة ببحث مدى ملائمة تطبيق رقابة مصرفية تقليدية على البنوك الإسلامية وتوصلت إلى ضرورة قيام البنوك المركزية بإعادة النظر في وضع وتنفيذ التشريعات البنكية الملائمة لهذه البنوك، كما أوصت بتطبيق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية واكتفت بالإشارة إلى بعضها فقط دون التطرق إلى تفاصيلها وآثارها.

- بن الدين امحمد ومونه يونس، 2018، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية- دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى معيار IFSB2: اعتنت هذه الدراسة بتحديد مدى أهمية كفاية رأس المال لدى البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق IFSB2 ومن بين النتائج المتوصل إليها أن مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر الذي تقوم عليه حسابات الاستثمار يجعل من أهمية كفاية رأس المال لديها منخفضة بالمقارنة مع التقليدية وأن الانتقال إلى تطبيق IFSB2 له تأثير إيجابي على نسبة كفاية رأس المال لدى هذه البنوك.

2. تقديم مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تشكل الهيئات الدولية الداعمة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية ومن ضمنها مجلس الخدمات المالية الإسلامية البنية التحتية للبنوك الإسلامية.

1. 2. نشأة مجلس الخدمات المالية الإسلامية

أنشأ المجلس بوصفه هيئة دولية في 2002 وبدأ أعماله في 10 مارس 2003 بمقره في كوالالمبور ماليزيا بدعم من البنوك

في خضم المستجدات المستمرة التي عرفتها ولا تزال تعرفها البيئة المالية والبنكية والناجمة عن التقدم الرقمي الهائل وزيادة الانفتاح والمنافسة على المستوى المحلي والعالمي، والتي كشفت عن حجم المخاطر التي تحيط بالقطاع البنكي ودفعت بضرورة وضع نظام يساهم في الرفع من استقرار البنوك وصلابتها في مواجهة مختلف الأزمات، وترجمت لجنة بازل هذا النظام بإصدار عدة معايير وقواعد احترازية في مقرراتها 1، 2، 3 التي أهملت عند إعدادها جانب الصناعة البنكية الإسلامية وخصوصية مبادئها، وبين حتمية الامتثال لمعايير السلامة البنكية الدولية التي تكسب البنوك الإسلامية المصداقية والقدرة التنافسية من جهة وما يمتاز به العمل البنكي الإسلامي من خصوصية من جهة أخرى، أخذت الهيئات الدولية الداعمة للصناعة البنكية الإسلامية على عاتقها إعداد وتبني معايير رقابية واحترازية إسلامية للسلامة والاستقرار البنكي، وفي مقدمة هذه الهيئات نجد مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

إشكالية الدراسة: تأسيساً على ما سبق تبرز إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كما يلي:

ما دور المعايير الرقابية البنكية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الرقابة على البنوك الإسلامية ؟

وعلى ضوء الإشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم مرتكزات المعايير الرقابية الصادرة عن المجلس ؟
- ما مدى تكيف معايير المجلس مع تلك الصادرة عن بازل ؟
- ما هي القيمة المضافة في معايير المجلس عن معايير لجنة بازل ؟
- ما هو اثر تطبيق البنوك الإسلامية للمعايير الرقابية الصادرة عن المجلس ؟
- فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات هذه الدراسة فيما يلي:

- تركز المعايير الرقابية الصادرة عن المجلس على مقررات لجنة بازل مع مراعاة أحكام ومبادئ الصناعة المالية الإسلامية.
- تأثر المعايير الرقابية الصادرة عن المجلس بشكل إيجابي على أداء البنوك الإسلامية من منطلق أنها أصدرت لمراعاة خصوصيتها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة للتعرف على أهم المعايير الرقابية الخاصة بالبنوك الإسلامية الصادرة عن المجلس وما جاءت به لاستكمال المعايير الدولية المعمول بها وبشكل أساسي معايير لجنة بازل، إضافة إلى توضيح أثر هذه المعايير وعلى الأخص معيار كفاية رأس المال الذي يتطلب معادلة خاصة لدى البنوك الإسلامية، وما يتتبع ذلك من تأثير على العملية الرقابية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المعايير الرقابية في تأطير نشاط وإدارة مخاطر البنوك بشكل عام

يفرض تكييف نسبة كفاية رأس المال بأزل³ مع الضوابط الإسلامية للعمل البنكي جملة من المبادئ الخاصة لإضفاء عليها الصبغة الإسلامية بالإضافة إلى مبادئ تحكم عناصر بنكية إسلامية بحتة سنتطرق إلى كل منها بالتفصيل فيما يلي: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2013)

3.1.1.1. الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال

هو عبارة عن نسبة محددة من حقوق الملكية بالإضافة إلى رأس المال الأساسي بمقدار 2.5% من الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها.

وفيما يخص تكوين هذا الهامش، يجب أن تعامل البنوك الإسلامية تبعاً لخصوصية علاقتها بأصحاب الحسابات الاستثمارية باستبعاد الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها الممولة من هذه الحسابات من مقام نسبة الهامش، وذلك يرجع إلى أن أصحاب الحسابات الاستثمارية يتحملون بأنفسهم مخاطر الموجودات الممولة من حساباتهم، كما أن الأرباح التي تعود لأصحاب هذه الحسابات لا تدخل ضمن تشكيل الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال. (Bitar & Madiés, 2013, pp. 301-302)

3.1.1.2. احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار

يرتبط هاذين الاحتياطيين بنسبة الكفاية نظراً لتأثيرهما في دعم توزيع الأرباح وتغطية الخسائر على التوالي وعلى هذا النحو تم إدراجهما في مقام نسبة كفاية رأس المال المعدلة: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2013، الصفحات 18-114)

- احتياطي معدل الأرباح: تكون مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية احتياطي معدل الأرباح عن طريق تخصيص مبالغ من الأرباح الاستثمارية قبل التوزيع بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق وكذا قبل حساب حصة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية كمضارب ويستخدم عند نقصان عائدات الاستثمار لدعم الأرباح العائدة إلى أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

- احتياطي مخاطر الاستثمار: تخصص مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مبالغ من أرباح الاستثمار العائدة إلى أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم حصة المؤسسة كمضارب تحت مسمى احتياطي مخاطر الاستثمار والذي يستخدم فقط للحد من أية خسائر منسوبة إلى أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

3.1.1.3. المخاطر التجارية المنقولة: يقصد بالمخاطر التجارية المنقولة المخاطر الائتمانية والسوقية الناتجة عن الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المطلق التي يتم تحويلها إلى مساهمي مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ليتحملونها بدلاً عن أصحاب هذه الحسابات اللذين قد يسحبون أموالهم بسبب عدم رضاهم عن أرباحهم المحققة مما يضع المؤسسة أمام وضعية حرجية فيما يتعلق بسيولتها وملاءتها، ويعود ذلك في الغالب إلى المنافسة بين المؤسسات المالية الإسلامية

المركزية والسلطات النقدية لعدد من الدول وبعض الهيئات الرقابية الدولية وحتى شهر أبريل 2019 أصبح يضم 182 عضواً، يمثلون 79 سلطة رقابية وإشرافية و08 هيئات دولية من ضمنها البنك الدولي صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، بالإضافة إلى 95 منظمة فاعلة في السوق من مؤسسات مالية وشركات مهنية تنشط في 57 دولة (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010).

2.2. أنشطة مجلس الخدمات المالية الإسلامية

وخدمة لأهدافه الرامية إلى تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية و تأمين الإرشاد فيما يتعلق بآليات الإشراف والرقابة الفعالة، تتبلور نشاط المجلس فيما يلي: (بن جديدة وآخرون، 2014، صفحة 739)

- وضع المعايير بالأخذ بعين الاعتبار خصوصيات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وهو بذلك يكمل المعايير الدولية الموجودة وأفضل الممارسات المقبولة دولياً التي تطرحها المؤسسات السابقة؛

- مساعدة قطاع الخدمات المالية الإسلامية على الالتزام بمجموعة مشتركة من المعايير الاحترازية المعترف بها دولياً وعلى التوفيق بين الأطر الرقابية الدولية وتلك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛

- إيجاد فرص متكافئة بين المؤسسات المالية الإسلامية من خلال مساعدتها على الالتزام بالمعايير الاحترازية الموحدة وأفضل الممارسات لقبولها على المستوى الدولي تمهيداً لمد هذا التكافؤ في الفرص مع نظيرتها التقليدية.

3. المعايير الرقابية البنكية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

من جملة المعايير التي أصدرها المجلس كان لتنظيم البنوك الإسلامية ونشاطاتها حصة الأسد ومن أهم ما تم إصداره ضمن هذا المجال:

3.1. معيار كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية "IFSB 15"

بهدف معالجة الهياكل والعناصر الخاصة بالخدمات والمنتجات المقدمة من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتخفيف من المخاطر وفقاً للشريعة الإسلامية ومبادئها والتي لم تعالجها على وجه التحديد الإرشادات الدولية لمعايير كفاية رأس المال المعتمدة حالياً وخاصة بعد الزيادة الهائلة في حجم الحسابات لدى البنوك الإسلامية بالمقارنة مع رأسمالها و تقلبات القيمة السوقية لاستثمارات البنوك (Mouhssine & Achchab, 2019, pp. 24-25) أخص المجلس لذلك معيار كفاية رأس المال المعدل IFSB 15 والذي سنتطرق إلى تفاصيله من خلال ما سيأتي.

3.1.1. المبادئ الخاصة بنسبة كفاية رأسمال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المعدلة

ونظيرتها التقليدية (Bitar & Peillex, Performance des banques islamiques vs banques conventionnelles: quelles exigence en matière de fonds propres (réglementaires?, 2019, p. 02

3. 1. 2. حساب نسبة كفاية رأس المال

استناداً إلى المبادئ السابقة التوضيح يمكن استخدام أي من المعادلتين التاليتين لغرض حساب نسبة كفاية رأس المال: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2013، الصفحات 115-119)

– المعادلة المعيارية: تطبق مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية المعادلة المعيارية في حالة عدم دعمها لمدفوعات أرباح أصحاب حسابات الاستثمار وتحسب هذه المعادلة كالتالي:

رأس المال النظامي

1 (Σ) الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها (المخاطر الائتمانية+السوقية)+(المخاطر التشغيلية)

– (الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها الممولة عن طريق الحسابات الاستثمارية (المخاطر الائتمانية+السوقية)) [

– معادلة تقدير السلطة الإشرافية: في حالة تطبيق مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لدعم لأصحاب حسابات الاستثمار ينبغي أن تطالب السلطة الإشرافية المؤسسة بأن تحتفظ برأس المال نظامي لدعم المخاطر التجارية المتعلقة بالموجودات

التمويل من هذه الحسابات وفقاً لهذا الأسلوب يؤخذ بعين الاعتبار أن يتحمل كل من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمؤسسة بشكل تناسبي المخاطر التجارية بالنسبة للموجودات الممولة من قبل حسابات الاستثمار المطلقة، وعليه يشترط إدراج جزء من الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها والتمويل من هذه الحسابات في مقام نسبة كفاية رأس المال ويرمز لهذا الجزء بالحرف اليوناني α، وتحسب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لهذه المعادلة كالتالي:

رأس المال النظامي

1 (Σ) الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها (المخاطر الائتمانية+السوقية)+(المخاطر التشغيلية)

– (الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها الممولة عن طريق الحسابات الاستثمارية (المخاطر الائتمانية+السوقية))

– (1-α) الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة (المخاطر الائتمانية+السوقية)

– (α) الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها الممولة من خلال احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لحسابات الاستثمار المطلقة (المخاطر الائتمانية+السوقية)) [

جدول 1

مقارنة بين معياري كفاية رأس المال بازل 3 و IFSB15

تاريخ الإصدار	معياري لجنة بازل «بازل 3»	معياري مجلس الخدمات المالية الإسلامية «IFSB15»
ديسمبر 2010	ديسمبر 2013	
مكونات المعيار	اليسر: رأس المال النظامي مكون من الشريحة 1 لرأس المال (حقوق الملكية + رأس المال الإضافي) + الشريحة 2 لرأس المال. المقام: الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها.	المعادلة المعيارية / معادلة تقدير السلطة الإشرافية (تم التطرق إلى مكوناتها أعلاه)
النسب	- حقوق الملكية من الشريحة 1 لرأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها: الحد الأدنى 4.5%. - الشريحة 1 لرأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها: الحد الأدنى 6%. - رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها: الحد الأدنى 8%. - احتياطي المحافظة على رأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها: الحد الأدنى 2.5%. - الحد الأدنى لرأس المال واحتياطي المحافظ على رأس المال: 10.5%.	- حقوق الملكية لرأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها: أدنى حد 4.5%. - رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها: أدنى حد 6%. - رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها: الحد الأدنى 8%. - الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها: الحد الأدنى 2.5%.

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على:

– مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB (ديسمبر 2013)، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين التكافلي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي).

– Bank of international settlements. Basel committee on banking supervision (2010). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.

كالتالي: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أفريل 2015، صفحة 02)
3. 1. المبادئ الأساسية المتعلقة بالصلاحيات الإشرافية والمسؤوليات والوظائف

يشمل هذا القسم ثلاثة عشر مبدأً أساسياً للرقابة على التمويل الإسلامي التي تتعلق بتنظيم وتحديد صلاحيات ومسؤوليات ومهام السلطات المعنية بالرقابة على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والمجموعات البنكية، وجاءت مطابقة إلى حد كبير للمبادئ الصادرة عن لجنة بازل من حيث العدد والتسمية والمضمون ما عدا المعايير الخاصة ب: (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، الصفحات 71-39، Islamic financial services board, 2015, p. 22)

- الأنشطة المسموح بها: والتي تختلف جوهرياً عن أنشطة البنوك التقليدية؛

- عمليات الاستحواذ الكبرى: بحيث تنص المبادئ على ضرورة تأكد السلطات الرقابية والإشرافية من أن هذه الاستحواذات متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية؛

- الأساليب والأدوات الرقابية: والتي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وأهميتها النظامية؛

- التقارير الرقابية: التي يجب أن تضم معلومات عن نشاطات البنوك الإسلامية الخاصة بتمويل احتياطي الخسائر، أصحاب حسابات الاستثمار، المخاطر التجارية المنقولة؛

- صلاحيات المراقبين التصحيحية والجزائية: والتي تتم من خلال استخدام أدوات إشرافية ملائمة للبنوك الإسلامية للقيام بإجراءات تصحيحية بما فيها إلغاء الترخيص أو التوصية بإلغائه؛

- الإشراف الموحد: أن تتأكد السلطات من وجود أنظمة مناسبة لضمان الامتثال الموحد بأحكام الشريعة الإسلامية عبر المجموعة البنكية خاصة في حالة اختلاف تفسير الأحكام بين الدول؛

- العلاقة بين الدولة الأم والدولة المضيفة: من بين ما يجب أن تزود به سلطات الدولة الأم والمضيفة بعضها معلومات عن معاملاتها لأصحاب حسابات الاستثمار، المسائل المرتبطة بضوابط الإدارة والقضايا الشرعية وعند اللزوم ما يتعلق بالتعامل مع النوافذ الإسلامية.

3. 2. المبادئ الأساسية المتعلقة بالنظم والاشتراطات الاحترازية:

تتعلق بضوابط الإدارة والرقابة التي يجب أن تمتلكها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وكذا مختلف المخاطر المرتبطة بها، استندت على المبادئ الأساسية للجنة بازل مع إجراء التعديل اللازم عليها واستبدال غير الملائم منها (مبدأ مخاطر معدل الفائدة) ناهيك عن إضافة مبادئ أساسية تتعلق بنشاطات وجوانب خاصة بهذه الصناعة.

وضحت المقارنة السابقة أن معيار كفاية رأس المال لمجلس الخدمات المالية الإسلامية اعتمد بشكل كبير على المعيار بازل 3 حتى فيما يتعلق بالنسب والتطبيق التدريجي مع استبعاد العناصر التي لا تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يضع هذا المعيار كبدل شرعي لمعيار بازل 3 في ظل سعي البنوك الإسلامية لتطبيق مقررات لجنة بازل.

3. 2. العناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على البنوك الإسلامية "IFSB 16"

في سياق تعزيز سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وضع المجلس مجموعة من إجراءات للرقابة الإشرافية بدءاً بإصدار المعيار الخامس في ديسمبر 2007 ثم المعيار السادس عشر الصادر في مارس 2014 المعدل للمعيار السابق والذي أخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية 2008، ومن أهم المجالات التي شملها: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مارس 2014، الصفحات 69-24)

3. 2. 1. متطلبات رأس المال الرقابي

نظراً لما تحظى به متطلبات رأس المال من أهمية وضع له مجلس الخدمات المالية الإسلامية معياراً خاصاً تحت مسمى المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية "المعيار الخامس عشر" وهو ما تطرقنا إليه سابقاً.

3. 2. 2. عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال

تقوم بهذه العملية التقييمية وفق إجراءات ضمن أسس موحدة تتسم ببساطة من السمات الرئيسية تتمثل في:

مراقبة وإشراف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، التقييم الشامل للمخاطر، التقييم السليم لرأس المال الرصد والإبلاغ، مراجعة الرقابة الداخلية.

3. 2. 3. ضوابط الإدارة وإدارة المخاطر: يتطرق هذا القسم إلى بعض جوانب ضوابط الإدارة الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (ضوابط الإدارة المؤسسية والضوابط الشرعية) مع الإشارة لضوابط الإدارة الخاصة بإطار عمل إدارة المخاطر.

3. 3. المبادئ الأساسية للرقابة على القطاع البنكي الإسلامي "IFSB 17"

تم إعداد مجموعة المبادئ هذه بالاستناد على مبادئ بازل الأساسية للإشراف البنكي الفعال التي تمت مراجعتها في سبتمبر 2012، بالمشاركة الفعالة للهيئات متعددة الأطراف كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، لجنة بازل و البنك الإسلامي للتنمية. (Islamic financial services board, 2015)

وشمل المعيار السابع عشر الصادر عن المجلس في أفريل 2015 تحت تسمية المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع البنكي) ثلاثة وثلاثون مبدأً وفقاً لترتيب يعكس بشكل كبير الترتيب الوارد ضمن مبادئ بازل الأساسية مع إدراج مبادئ إضافية في مواضع مناسبة لجوهر صناعة الخدمات المالية الإسلامية وجاءت هذه المبادئ ضمن قسمين

وسنوضح معطيات الجدول السابق المتعلقة بحساب معيار كفاية رأس المال IFSB15 فيما يلي:

- إجمالي الموجودات = 23831 مليون دولار أمريكي؛
- إجمالي حسابات الاستثمار = إجمالي حسابات العملاء - حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى = 14301.1 مليون دولار أمريكي؛

- الموجودات المرجحة للمخاطر الائتمانية الممولة من حسابات الاستثمار = إجمالي حسابات الاستثمار * الموجودات المرجحة للمخاطر الائتمانية / إجمالي الموجودات (زايد، 2017، صفحة 270)
= 5580 مليون دولار أمريكي.

ووفقاً لنفس الطريقة تم حساب الموجودات المرجحة للمخاطر السوقية الممولة من حسابات الاستثمار، والتي قدرت بـ 691.2 مليون دولار أمريكي.

واتضح من الجدول أن نسبة الكفاية وفق المعيار IFSB 15 قدرت بـ 34.31% في حين بلغت وفق معيار بازل 3، 16.90% ويعود الفرق إلى استثناء معيار المجلس جزء من الموجودات تلك الممولة من حسابات الاستثمار من مقام النسبة ما جعل منها مرتفعة مقارنة بنسبة معيار بازل 3.

وبالرجوع إلى تحليل النسبة البالغة 34.31% فهي تعتبر نسبة كفاية رأسمال جيدة لمواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية والتشغيلية)، وتطبيق هذا المعيار يرفع من فاعلية الكشف عن كفاية رأسمال البنوك الإسلامية باستخدام المعطيات والاحتياطات اللازمة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية نشاط البنك الإسلامي والمخاطر المؤثرة عليها.

4.1.2. دراسة قياسية للعلاقة بين تطبيق معيار IFSB 15 / معيار بازل 3 وربحية البنك الإسلامي:

ولتوضيح أثر الانتقال من تطبيق معيار بازل 3 إلى معيار IFSB 15، سنقوم بقياس وتحليل العلاقة بين كل من المعيارين على مدى وربحية البنك الإسلامي باعتبارها أحد مؤشرات الأداء المالي، وذلك من خلال بناء نموذجين قياسييين بالاستناد على معادلة الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى واستخدام برنامج Eviews 7.0.

عينته وحدود الدراسة: تتمثل عينته الدراسة في مجموعة البنوك البنكية، التي تم اختيارها لتوفر تقاريرها على المعلومات اللازمة للدراسة، خلال الفترة 2010-2018.

متغيرات الدراسة: تتشكل هذه الدراسة على نموذجين للانحدار الخطي المتعدد كالتالي:

- النموذج الأول:

- المتغير التابع: نسبة كفاية رأس المال وفق معيار IFSB 15 (CARIFS).

- المتغيرات المستقلة: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الودائع (ROD).

4. تعزيز الرقابة على البنوك الإسلامية من خلال معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

انطلاقاً من مبادئ المعايير السابقة وما تنص عليه يتضح أن لهذه الأخيرة دور في تنظيم صناعة الخدمات المالية الإسلامية وموائمة الأطر الرقابية والتنظيمية الدولية لخصوصيات التمويل الإسلامي بهدف تعزيز الرقابي وتحقيق الاستقرار المالي، وهو ما سنقف عليه من خلال ما سيأتي.

4.1. أثر انتقال البنوك الإسلامية من معيار بازل 3 إلى معيار IFSB 15 - دراسة قياسية:

اتضح من معادلة معيار IFSB 15 أنها تعبر عن العلاقة المنطقية بين رأس المال المؤهل للبنك الإسلامي ومختلف المخاطر التي تكتنف نشاطاته وهو ما سنتأكد منه من خلال ما سيأتي.

4.1.1. مقارنة لنسبة كفاية رأسمال مجموعة البركة البنكية وفق معيار IFSB 15 ومعيار بازل 3:

للقوف على دور هذا الأخير في قياس القدرة الحقيقية لرأسمال البنك الإسلامي في تغطية مختلف المخاطر المرتبطة بنشاطه سنقوم بالمقارنة ما بين نسبة معيار IFSB 15 ونسبة معيار بازل 3:

جدول 2

مقارنة بين تطبيق معيار IFSB 15 ومعيار بازل 3 على مجموعة البركة البنكية سنة 2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

معيار بازل 3	معيار IFSB 15	معيار لجنة
البسط:		
2090.35	2090.35	رأس المال المؤهل
المقام:		
9298.5	9298.5	الموجودات المرجحة للمخاطر الائتمانية
1151.87	1151.87	الموجودات المرجحة للمخاطر السوقية
1912.91	1912.91	الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية
12363.2	12363.2	مجموع الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها
-	5580	الموجودات المرجحة للمخاطر الائتمانية الممولة من حسابات الاستثمار
-	691.2	الموجودات المرجحة للمخاطر السوقية الممولة من حسابات الاستثمار
-	6271.2	مجموع الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار
16.90%	34.31%	معيار كفاية رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقرير السنوي لمجموعة البركة البنكية سنة 2018.

- النموذج الثاني:

- المتغير التابع: نسبة كفاية رأس المال وفق معيار بازل 3 (CARBALE3).

- المتغيرات المستقلة: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الودائع (ROD).

فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على الفرضيات النظرية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الكفاية وفق معيار IFSB 15 وربحية البنك الإسلامي ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع عند مستوى معنوية 5%؛

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الكفاية وفق معيار بازل 3 وربحية البنك الإسلامي ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع عند مستوى معنوية 5%؛

- المتغيرات المستقلة لها قوة تفسيرية لتغيرات المتغير التابع.

تقدير نموذجي الدراسة

جدول 3

معادلات الانحدار التقديرية لنموذجي الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Eviews 7.0

النموذج	معادلة الانحدار التقديرية
نموذج نسبة الكفاية رأس المال وفق معيار IFSB 15 بدلالة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع	$CAR_{IFSB15} = 6.70 - 1.48ROE + 2.03ROD$
نموذج نسبة كفاية رأس المال وفق معيار بازل 3 بدلالة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع	$CAR_{BALE3} = 5.34 - 1.18ROE + 1.36ROD$

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Eviews 7.0

أظهرت المعادلات التقديرية معاملات الارتباط بين المتغيرات وحيث أن معامل الارتباط بالسالب بين المتغير المستقل (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير التابع (نسبة الكفاية وفق معيار IFSB 15) ضمن النموذج الأول "-1.48" وبين نفس المتغير المستقل والمتغير التابع (نسبة الكفاية وفق معيار بازل 3) ضمن النموذج الثاني "-1.18"، فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة عكسية أي أنه كلما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية انخفضت كل من نسبة الكفاية وفق المعيارين.

وفيما يتعلق بالمتغير المستقل الثاني (معدل العائد على الودائع) فله معامل ارتباط موجب مع المتغير التابع (نسبة الكفاية وفق

معيار IFSB 15) ضمن النموذج الأول "2.03"، ومع المتغير التابع (نسبة الكفاية وفق معيار بازل 3) ضمن النموذج الثاني "1.36" أي أن له علاقة طردية مع المتغير التابعين فكلما ارتفع معدل العائد على الودائع ارتفعت نسبة الكفاية وفق المعيارين. كما أظهرت النتائج أن علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال وفق معيار IFSB 15) أقوى من علاقتها بالمتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال وفق معيار بازل 3).

الاختبارات الإحصائية لنموذجي الدراسة: نختبر القوة الإحصائية للنموذج المقدر من خلال:

- اختبار المعنوية الجزئية: للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع نعتمد على إحصائية statistic-t وهذا من خلال مقارنة الاحتمال المرفق للإحصائية (t Porb - statistic) بمستوى المعنوية 0.05، وانطلاقاً من معطيات الجدول نلاحظ أن الاحتمال المرفق للمتغيرين ضمن كلا النموذجين أقل من 0.05، وعليه نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) أي أن المعالم المقدرة تختلف معنوياً عن 0 ولها علاقة ذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع (نسبة الكفاية وفق معيار IFSB 15 / نسبة الكفاية وفق بازل 3).

- اختبار المعنوية الكلية: نختبر المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ويتبين من خلال الجدول السابق أن (F-statistic) Porb لكلا النموذجين قدرا ب "0.0025" و "0.0047" وهما أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص أن للنموذجين معنوية إحصائية وصالحين للتنبؤ.

- اختبار جودة التوفيق: عند الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات الداخلة في النموذج نعتمد في هذا الاختبار على معدل التحديد المصحح Adjusted R-squared الذي يساعد على قبول النموذج الكلي، نلاحظ أنه قدر ضمن النموذج الأول ب 0.81 أي أن المتغيرين المستقلين يفسران ما نسبته 81% من التغيرات الكلية للمتغير التابع (نسبة الكفاية وفق معيار IFSB 15) خلال الفترة 2010 - 2018 وأن 19% الباقية تفسرها متغيرات أخرى غير مقدرة في النموذج.

وقدر ضمن النموذج الثاني ب 0.77 أي أن المتغيرين المستقلين يفسران ما نسبته 77% من التغيرات الكلية للمتغير التابع (نسبة الكفاية وفق معيار بازل 3) خلال فترة الدراسة وأن 23% الباقية تفسرها متغيرات أخرى غير مقدرة في النموذج.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: اعتماداً على حجم العينة n=9 ومستوى المعنوية 5% وعدد المتغيرات المستقلة k=2 نجد أن:

ذاتي" في حين يقع نموذج نسبة كفاية رأس المال وفق معيار بازل 3 بدلالة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع ضمن "مجال اللاحسم" أي منطقة عدم معرفة ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي للأخطاء من عدمه.

وكنتيجة للاختبارات الإحصائية التي أجريت فإنّ نموذجي الانحدار الخطي المتعدد مقبولين من الناحية الإحصائية.

جدول 4

الاختبارات الإحصائية لنموذجي الدراسة

$$\text{الحد الأدنى } (d_L) = 0,408 \quad \text{الحد الأعلى } (d_U) = 1,389$$

$$4 - d_U = 2,611 \quad 4 - d_L = 3,592$$

d_L	d_U	2	$4 - d_U$	$4 - d_L$	4
وجود	عدم	؟	ارتباط ذاتي	ارتباط ذاتي	؟
			ارتباط ذاتي	سالب	موجب

اختبار الفرضيات: أظهرت نتائج الدراسة القياسية صحة الفرضيات، حيث تبين أنّ:

وبناءً على ما سبق يتضح أنّ نموذج نسبة كفاية رأس المال وفق معيار 15IFSB بدلالة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع يقع ضمن "مجال عدم وجود ارتباط

النموذج	الاختبارات الإحصائية	المعنوية الجزئية Prob(t-statistic)	المعنوية الكلية Prob(F-statistic)	جودة التوفيق Adjusted R-squared	الارتباط الذاتي للأخطاء DW stat
النموذج الأول	معدل العائد على حقوق الملكية	0.0013	0.002540	0.818078	2.434018
	معدل العائد على الودائع	0.0009			
النموذج الثاني	معدل العائد على حقوق الملكية	0.0016	0.004771	0.775536	2.660466
	معدل العائد على الودائع	0.0026			

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Eviews

- يراعي في حساب نسبة كفاية رأس المال خصوصية البنك الإسلامي فيما يتعلق منها بالمخاطر المؤثرة عليه وبطبيعة الحسابات الاستثمارية؛

- يرتبط المتغير المستقل "معدل العائد على حقوق الملكية" بعلاقة عكسية مع المتغير التابع سواءً "نسبة كفاية رأس المال وفق معيار 15IFSB" أو "نسبة كفاية رأس المال وفق معيار بازل 3"، وهذا ما يتطلب عدم المغالاة في زيادة نسبة كفاية رأس المال والتي توضح أنّها فاقت النسبة الدنيا المطلوبة بأضعاف وعلى الأخص النسبة وفق معيار 15IFSB التي تراوحت خلال فترة الدراسة بين 34% و 47%، حتى يتمكن البنك من استثمار موارده الذاتية بشكل أكبر ومنه تحقيق أرباح أكبر؛

- يساهم المتغيرين المستقلين في تفسير تغيرات نسبة كفاية رأس المال وفق معيار 15IFSB بنسبة أعلى من تفسيرها لتغيرات نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 3، أي أنّ معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع لهما تأثير أقوى على نسبة كفاية رأس المال وفق معيار 15IFSB (81%) وهو ما يؤكد على أنّ هذا الأخير يعكس بصفة جيّدة معدلات الأرباح التي يحققها البنك.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وفق معيار 15IFSB وربحية البنك الإسلامي ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع عند مستوى معنوية 5% ومنه يتم قبول الفرضية الأولى؛

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وفق معيار بازل 3 وربحية البنك الإسلامي ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية الثانية؛

- المتغيرات التابعة لها قوة تفسيرية مرتفعة للمتغيرات الكلية للمتغير التابع خلال فترة الدراسة، والتي قدرت في النموذجين ب 81% و 77% على التوالي، ومنه قبول الفرضية الثالثة.

تفسير نتائج الدراسة: توصلت الدراسات الإحصائية السابقة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

- بيّنت المعادلات التقديرية أنّ معاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل ضمن النموذج الأول أعلى منه ضمن النموذج الثاني وهذا ما يفسر بأنّ معيار 15IFSB يعكس بشكل أفضل كفاءة البنك الإسلامي في توليد الأرباح من أمواله الخاصة ومن الودائع التي بحوزته ومنه يعكس بشكل أفضل أداء البنك الإسلامي، وتعود هذه النتيجة لكون معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية

4.2. مساهمة إجراءات الرقابة الإشرافية في تعزيز سلامة واستقرار البنوك الإسلامية:

تمثل هذه الإجراءات وجهة نظر المجلس فيما يتعلق بالمعايير المتوقع من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ومن ضمنها البنوك مراعاتها، وكذا الممارسات المتوقع تطبيقها من طرف السلطات الرقابية والإشرافية بهدف تطوير واستخدام أفضل الأساليب والإجراءات للرقابة وإدارة المخاطر، تصب في مجملها في سبيل تعزيز سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال:

• من جانب السلطات الرقابية والإشرافية:

- التأكد من سلامة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال المؤسسات، وفق إجراءات موحدة ومتسقة مع منظومة المخاطر الكلية الخاصة بالمؤسسة وبيئتها؛
- التدخل المبكر لمنع انخفاض رأس المال عن المستوى الأدنى المطلوب؛
- التحقق من امتلاك المؤسسات لسياسات ملائمة وفعالة لضوابط الإدارة؛
- تعزيز الانسجام بين أطر الالتزام القانونية والشرعية وإقامة التعاون الإشرافي بين السلطات الرقابية والإشرافية.

• من جانب البنوك الإسلامية:

- التزام البنوك الإسلامية بضوابط إدارة مؤسسية وضوابط شرعية تضمن إدارتها بشكل احترازي وسليم مع التقيد بالتزاماتها الرقابية؛
- تنسيق إجراءات إدارة المخاطر مع نشاطات البنك ومستوى قبولها للمخاطر بما فيها مخاطر التصكيك ومخاطر البنود خارج المركز المالي؛
- تأطير التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لضمان إجراءاتها على أساس عادل مع بقية التعاملات واتخاذ الخطوات اللازمة للرقابة عليها والتخفيف من مخاطرها؛
- الالتزام بإجراءات الشفافية وانضباط السوق مما يحفز البنوك بصفتها مضارباً أو وكيلاً على كسب ثقة أصحاب حسابات الاستثمار.

4.3. المبادئ الأساسية للرقابة على البنوك الإسلامية بين تعزيز الرقابة ودعم الاندماج المالي العالمي

في ظل التقدم السريع الذي شهده النظام المالي الدولي والذي دفع به للوقوع في عدة أزمات أصبحت المبادئ الأساسية للرقابة الصادرة عن لجنة بازل تشكل أداة قياسية لتوجيه المراقبين والمشرفين فيما يخص تطوير أنظمة الرقابة البنكية وتطويرها ناهيك عن وصفها الأساسي كمعايير مرجعية لتقييم فاعلية الأنظمة الرقابية والإشرافية من طرف السلطات الرقابية والإشرافية نفسها أو من طرف هيئات خارجية ذات صلة، وهذا ما استوجب على البنوك الإسلامية والسلطات الرقابية

والإشرافية الوصية عليها التأكد من تقييم وتطور أطرها الرقابية وفقاً لتغيرات البيئة المالية الدولية، وهو ما أصدر المجلس لأجله مجموعة المبادئ الأساسية للرقابة مكملتها للمبادئ الدولية وتعمل على تعزيز الرقابة على البنوك الإسلامية ودعم اندماجها المالي الدولي من خلال:

- استخدامها كمرجع لتقييم جودة الأطر الرقابية والإشرافية وتحديد الإصلاحات المطلوبة للنظم والممارسات السليمة للتمويل الإسلامي؛

- تسهيلها عمل السلطات الرقابية والإشرافية حديثة العهد في مجال الرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية فيما يتعلق بتحديد المبادئ والمعايير المعمول بها لتقييم الفجوات ضمن هياكلهم وأطرهم القائمة؛

- مساهمتها في توحيد أنظمة الرقابة الاحترازية على النطاق الدولي وما له من أهمية بالغة في سبيل استمرارية الاتجاه المتصاعد الذي تنتهجه البنوك الإسلامية نظراً للاختلافات في الخصائص التشغيلية والشرعية للمنتجات الإسلامية عبر مختلف الدول؛

- تسهيلها اندماج أكبر للمالية الإسلامية ضمن الأنظمة الدولية المعمول بها من تحقيق الاستقرار المالي لاسيما وأن هذه المبادئ منبثقة ومكملة لمبادئ الرقابة الدولية لبازل؛

- تقديمها حوافز لمؤسسات البنوك الإسلامية لتحسين أنظمتها الرقابية في سبيل ضمان ملائمتها واتساقها للأنظمة المعترف بها دولياً.

وقد تمّ الإجماع خلال القمة الثانية عشر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على أن إصدار المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي للقطاع البنكي هو خطوة مهمة لتعزيز مرونة المؤسسات والأنظمة المالية الإسلامية وكذا تعزيز أفضل الممارسات في مجال تنظيم التمويل الإسلامي، كما يعد هذا الإصدار تقدماً إلى المستوى الموالي من الإشراف على القطاع المالي نحو تحقيق المعايير التنظيمية الدولية المشتركة، بحيث توفر المبادئ الأساسية إطاراً لرفع المستوى يتعدى الجوانب التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر وحوكمة وشفافية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتشمل نطاق أوسع وقضايا أكثر جوهرية كالمسؤوليات والصلاحيات والحماية القانونية للسلطات الإشرافية نفسها. (Islamic financial services board, 2015, p. 39)

5. خاتمة

شكلت المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية سداً لضجوة الرقابة التي خلقتها المعايير الدولية التقليدية المعمول بها وبناءً على تحليل معايير المجلس الخاصة بالرقابة على البنوك الإسلامية والمتمثلة في "المعيار IFSB15"، "المعيار IFSB16" و"المعيار IFSB17" وتوضيح دور كل منها في تنظيم وتعزيز عملية الرقابة من طرف البنوك نفسها ومن

طرف السلطات الرقابية والإشرافية توصلنا إلى:

- راعت معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المكيفة خصوصية العمل البنكي الإسلامي فيما يتعلق بالتعامل مع الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح والخسائر ومخاطر الصيغ البنكية الإسلامية في مقدماتها، مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية والاحتياطات الخاصة (احتياطي معدل الأرباح ومخاطر الاستثمار)؛

- يعكس معيار IFSB15 نسبة الكفاية الحقيقية (الفعلية) لرأس المال البنوك الإسلامية كونه أكثر تمثيلاً وملائمة لها عن المعايير الصادرة عن بازل، فباستبعاد الحسابات الاستثمارية القائمة على عقد المضاربة ترتفع النسبة وهو ما بينته نتائج تطبيق كلا المعيارين على مجموعة البركة البنكية؛

- يظهر معيار IFSB15 بشكل أفضل كفاءة البنك الإسلامي في توليد الأرباح من أمواله الخاصة ومن الودائع التي بحوزته ومنه يعكس بشكل أفضل أداء البنك الإسلامي؛

- معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع لهما تأثير أقوى على نسبة كفاية رأس المال وفق معيار IFSB15 منه على معيار بازل3 وهو ما يؤكد على أن هذا الأخير يعكس بصفة جيدة معدلات الأرباح التي يحققها البنك؛

- اعتمد المجلس في إعداد المعايير الرقابية البنكية على إصدارات لجنة بازل بإدخال تغييرات عليها واستكمالها وبهذا سدت فجوة التوافق بين المعايير الرقابية الدولية وخصوصية العمل البنكي الإسلامي، فنسبة كفاية رأس المال الإسلامية تختلف عن نسبة بازل التقليدية باستبعاد المخاطر الناتجة عن الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار من مقام النسبة مع احتفاظها بنفس البسط، ومبادئ الرقابة استندت في

الملحق 1

نموذج نسبة كفاية رأس المال وفق معيار IFSB 15 بدلالة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع

الملحق 2

نموذج نسبة كفاية رأس المال وفق معيار بازل 3 بدلالة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع:

Dependent Variable: CARBALE3
Method: Least Squares
Date: 12/19/04 Time: 18:09
Sample: 2010 2018
Included observations: 9
CARBALE3=C(1)+C(2)*ROE+C(3)*ROD

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	5.348412	0.468415	11.41810	0.0000
C(2)	-1.180744	0.217928	-5.418050	0.0016
C(3)	1.367091	0.276911	4.936927	0.0026
R-squared	0.831652	Meandependent var	2.842684	
Adjusted R-squared	0.775536	S.D. dependent var	0.114059	
S.E. of regression	0.054038	Akaike info criterion	-2.737043	
Sumsquaredresid	0.017521	Schwarz criterion	-2.671302	
Log likelihood	15.31469	Hannan-Quinn criter.	-2.878913	
F-statistic	14.82020	Durbin-Watson stat	2.660466	
Prob(F-statistic)	0.004771			

Dependent Variable: CARIFSB15
Method: Least Squares
Date: 12/19/04 Time: 17:24
Sample: 2010 2018
Included observations: 9
CARIFSB15=C(1)+C(2)*ROE+C(3)*ROD

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	6.706297	0.563228	11.90690	0.0000
C(2)	-1.488017	0.262039	-5.678608	0.0013
C(3)	2.033302	0.332961	6.106723	0.0009
R-squared	0.863559	Meandependent var	3.635924	
Adjusted R-squared	0.818078	S.D. dependent var	0.152340	
S.E. of regression	0.064976	Akaike info criterion	-2.368385	
Sumsquaredresid	0.025332	Schwarz criterion	-2.302644	
Log likelihood	13.65773	Hannan-Quinn criter.	-2.510255	
F-statistic	18.98748	Durbin-Watson stat	2.434018	
Prob(F-statistic)	0.002540			

- المصادر والمراجع:

- Bitar, M., & Madiés, P. (2013). Les spécificités des banques islamiques et la réglementation de bale 3. Consulté le 11 12, 2019, sur Revue d'economie financiere Association d'économie financière: <https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-20133--page-293.htm>
- Bitar, M., & Peillex, J. (2019). Performance des banques islamiques vs banques conventionnelles: quelles exigences en matière de fonds propres réglementaires? Consulté le 11 12, 2019, sur Revue économie: <https://www.researchgate.net/publication/323558009>
- Islamic financial services board. (2015). Core Principles for Islamic Finance. Integrating with the Global Regulatory Framework. Proceedings of the 12th Summit. Kazakhstan.
- Mouhssine, Y., & Achchab, B. (2019). Le rôle de la norme d'adéquation des fonds propres dans la gestion du risque de crédit dans les banques islamiques. Recherches et applications en finance islamique . pp. 21-42.
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2014). ترجمة للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل. تاريخ الاسترداد 10 23 2019، من صندوق النقد العربي: <http://www.amf.org.ae>
- لطفي عامر بن جديدة، و آخرون. (2014). النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات. الرياض: كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2010). تاريخ الاسترداد 10 20 2019، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsb.org/hyyp://ar_background.php
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (مارس 2014). الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين التكافلي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي). تاريخ الاسترداد 10 15 2019، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: <http://www.ifsb.org>
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (أفريل 2015). المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع البنكي). تاريخ الاسترداد 10 20 2019، من <http://www.ifsb.org>
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (ديسمبر 2013). المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين التكافلي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي). تاريخ الاسترداد 10 10 2019، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: <http://www.ifsb.org>
- مريم زايد. (2017). اتفاقية بازل 3 لقياس كفاءة رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سارة إشعلال، وآخرون (2022)، المعايير الرقابية الإسلامية كأداة لتعزيز الرقابة على البنوك الإسلامية -معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية نموذجاً، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص: 42-52